

وسائل الشيعة

[278] أقول: وتقدم ما يدل على ذلك عموماً (2). 41 - باب جواز الحلف للوارث على نفى مال الميت مع وجوده وكونه موصى به أو مقراً به للغير. (29566) 1 - محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان عن عبد الله بن مسكان عن علاء بن بياع السابري قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن امرأة أودعت (1) رجلاً ما لا فلما حضرها الموت قالت له: إن المال الذي دفعته إليك لفلانة وماتت المرأة فأتى أولياؤها الرجل فقالوا: كان لصاحبتنا مال لا نراه إلا عندك فاحلف لنا ما لنا قبلك شيء، أychلف لهم؟ قال: إن كانت مأمونة عنده فليحلف وإن كانت متهمة عنده فلا يحلف ويضع الأمر على ما كان فانما لها من مالها ثلثه. ورواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد مثله (2). أقول: وتقدم ما يدل على ذلك (3). _____ (2) تقدم في الباب 18 من هذه الأبواب. الباب 41 فيه حديث واحد (1) الكافي 7: 462 / 11، وأورده في الحديث 2 من الباب 16 من أبواب أحكام الوصايا. (1) في المصدر: استودعت. (2) التهذيب 8: 294 / 1088، والاستبصار 4: 112 / 431. (3) تقدم في الباب 16 من أبواب أحكام الوصايا. _____ (*)